طلعت حرب

والتطور الصناعى فى مصر

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي. ويحتل القطاع الصناعي درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد المصري، تزداد بصفة خاصة مع التطورات المحلية والدولية التي شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث تلعب الصناعة دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل والحد من مشكلات البطالة، هذا بالإضافة إلى دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم القدرات التصديرية للبلاد.

ويقيس الاقتصاديون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية: نصيب الصناعة التحويلية- أي دون حساب التعدين والتشييد- في الناتج الإجمالي، ونصيبها في العمالة، ونصيبها في الصادرات. فكلما ارتفعت هذه المؤشرات - وانخفضت بالتالي أنصبة الزراعة والمواد الأولية والخدمات- كان هذا دليلاً علي التقدم في التصنيع.

وقد حظيت الصناعة في مصر بالاهتمام والعناية من قبل الحكومة، وشكلت مكانة مهمة من برامج وخطط التنمية في البلاد.

تاريخ الصناعة فى مصر:

نشأت الصناعة في مصر منذ الحضارة المصرية القديمة وعرف قدماء المصريين استخراج المعادن كالنحاس والفضة والذهب ، ونجحوا فى صهرها وتصنيعها ، وعرفوا صناعة الآلات والأدوات الزراعية والمعدات الحربية و صناعة الخزف وصناعة بناء السفن وصناعة المنسوجات الكتانية وصناعة عصر الزيوت ، وبرعوا فى صناعة الحلى المرصعة بالأحجار الكريمة ، وتشهد الآثار المعروضة بالمتاحف التاريخية على دقة الصناع المصريين القدماء وجمال مشغولاتهم.

وفى العصر الحديث شهدت مصر نهضة صناعية فى القرن الـ ١٩ على يد " محمد على " الذى شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى ، شملت صناعة المنسوجات وصناعة السكر وعصر الزيوت ومضارب الأرز وازدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة ترسانة لصناعات السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية.

بعد الحرب العالمية الأولى، سمحت إنجلترا بقيام بعض المصانع في مصر لخدمة المجهود الحربي أثناء الحرب نتيجة لانشغال المصانع البريطانية بإنتاج السلاح اللازم للمعارك .نجحت المصانع المقامة في مصر وكانت الجودة لا تقل عن مثيلاتها في بريطانيا. شجع الاقتصادي المصري العظيم طلعت حرب لطرح وتنفيذ فكرة إنشاء صناعة وطنية مصرية في مصر حتى تتحرر البلد من سيطرة الدول الأوربية ومنع المساس بمقدرات مصر والإضرار بمصلحتها القومية.

عندما بدأ طلعت حرب تنفيذ فكرته، حورب من البنوك التي كان معظمها مملوك للأجانب. ولما أدرك أن هذه البنوك لن تساعد مصر لإنشاء صناعاتها الوطنية، قرر إنشاء بنك مصر لتمويل مشروعاته .هذه المشروعات وخاصة بنك مصر غيرت مستقبل مصر كثيراً وقفزت بصناعاتها إلى مستويات لم تكن معروفة في دول العالم الثالث.

كانت فلسفة طلعت حرب تتلخص فى أنه بدلاً من تصدير المواد الخام مثل القطن لأوربا بمبالغ زهيدة ثم استيراد المواد المصنعة مثل القماش بمبالغ باهظة، تقوم مصر ببناء مصانع لهذه الصناعات على أرضها. بذلك يتوقف نزيف ألأموال إلي الخارج و ينمو الدخل القومي وتتحرر مصر من الضغوط الخارجية.

حققت فكرة طلعت حرب نجاحاً باهراً بالمقارنة بما كانت عليه مصر قبل الحرب وبالنظر إلي التحديات التي واجهته من المحتل والقصر ومن المصريين الموالين لهما. نجح طلعت حرب ليس فقط في الصناعات التقليدية مثل النسيج ولكن في صناعات أخري مثل السينما التي وصلت الي قمة نضوجها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

وقد قاد بنك مصر الذى تم تأسيسه عام ١٩٢٠ بفضل جهود رجل الإقتصاد المصرى طلعت حرب وبرؤوس أموال مصرية ، حملة للنهوض بالصناعة المصرية ، ونجح البنك فى تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبرى نجحت فى إقامة صناعة مصرية متطورة ، ورفع المصريون شعار " المصرى للمصرى " ونجح هذا الشعار فى حماية

المصنوعات المصرية وكان طلعت حرب قد قام في إطار السياسة الاقتصادية للبنك بتأسيس العديد من الشركات منذ افتتاح البنك وحتى عام ١٩٣٨م، حيث كان يقتطع جزء معين من الأرباح السنوية للبنك يظهر في الميزانية باسم " مال مخصص لتأسيس أو تنمية شركات مصرية صناعية تجارية" حيث يتم المساهمة به في رأس مال الشركة و يساهم المواطنون بالباقي، فأصبح البنك من تأسيس المصريين و المستفيدين منه أيضاً المصريين، بحيث أصبح نظام العمل في البنك والشركات نظام اقتصادي متكامل أي يتم تجميع مدخرات المصريين في البنك ويقوم هو بتوظيفها في الشركات المصرية والتي بدورها تقوم بإنتاج منتجات مصرية بمستوى جودة عالي و أسعار منخفضة تقوم بسد الاحتياجات الضرورية للاستهلاك المحلي مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل وبالتالي على المواطن وأيضاً توفير العديد من فرص العمل وتدريب الأيدي العاملة في جميع المجالات الصناعية والاقتصادية والمالية.

وجاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات التعدينية والبترولية والصناعات الكيماوية بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، ثم جاءت الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٣) حيث أثرت الحرب على أداء القطاع الصناعى سلبا ، ليعاود بداية انتعاش بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣.

واستمر التطور فى مجال الصناعة بعد ذلك حتى عام ١٩٧٤ حيث صدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي بهدف تشجيع الاستثمار

الصناعي في مصر وكذلك جذب مدخرات المصريين فى الخارج .. وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وشهد آخر عقد السبعينات التوجه نحو إنشاء المدن الصناعية خارج حزام القاهرة . ومنذ عام ١٩٨١ أصبح شعار صنع فى مصر هو الهدف الأول للصناعة المصرية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى والوصول إلى التصدير.

وباستقرار مصر على طريق السلام ، بدأت مصر مرحلة جديدة على طريق التنمية الصناعية ، وأصبح شعار " صنع فى مصر " هدفا قومياً وسعى قطاع الصناعة لتنمية المنتج المصرى.

خلال التسعينيات من القرن الماضى، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى، تزايد دور القطاع الخاص فى تحقيق التنمية الصناعية ، وحظى قطاع الصناعة بالعديد من المزايا والتيسيرات وتزايدت الاستثمارات الموجهة للأنشطة الصناعية.

مع بدايات القرن الحادى والعشرين بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية ، بعد ارتباط الصناعة بالتجارة الخارجية والداخلية تحت وزارة واحدة ، أخذت على عاتقها مهمة تحقيق النقلة النوعية للاقتصاد المصرى ، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصرى وتحديث الصناعة المصرية فى إطار برنامج متكامل يساهم فى رفع الصادرات للانضمام بفاعلية فى الاقتصاد العالمى ، بالإضافة إلى توفير

البيئة الملائمة للنشاط الصناعى والتجارى لتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بالدور الرئيسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية.

عام ٢٠٠٧ شهد انطلاق مشروع الألف مصنع فى قطاع الصناعة ويسير المشروع بمعدلات أعلى من المستهدف حيث بلغ عدد المصانع الكبيرة والتى تصل إستثمارتها لأكثر من ١٥ مليون جنيه والتى أضيفت إلى قطاع الصناعة ودخلت مرحلة الإنتاج ٢٨٣ مصنعا كبيرا منها ١٦٩ مصنعا جديدا و١١٤ توسعا فى مصانع قائمة قيمتها ١٥ مليون جنيه فأكثر وذلك حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٧.

أهمية الصناعة فى الاقتصاد المصرى:

الصناعة من أهم القطاعات المشاركة فى تنمية المجتمع المصرى لانها تحقق الأهداف التالية-:

- تحقيق معدل نمو مرتفع ومتواصل.
- زيادة الصادرات.
- خلق فرص عمل كافية لاستيعاب معظم طالبى العمل الجدد كل عام.
- رفع مستوى معيشة الأفراد.

ويمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومى المصرى ،فهو يأتى فى مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى (حوالى ١٧,٥ % عام ٢٠٠٥

– ٢٠٠٦) ، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ، علاوة على دوره فى تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعى فى الإنتاج المحلى الإجمالى نحو ٢٧٥,٣ مليار جنيه ساهم القطاع الخاص بنحو ٢٢٣,٩ مليار جنيه بنسبة ٨١,٣% وساهم القطاع العام بنحو ٥١,٥ مليار جنيه بنسبة ١٨,٧%.

مقومات الصناعة فى مصر:

تتوافر فى مصر مقومات كثيرة ساعدت على قيام الصناعة بها مثل:

- العمالة الوفيرة رخيصة الثمن.
- رأس المال خاصة بعد تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التيسيرات والتسهيلات
- توافر أيضاً وسائل النقل حيث يوجد فى مصر شبكة مواصلات متنوعة تسهل نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية

-توافر الخامات اللازمة للتصنيع مثل الخامات النباتية المتمثلة فى الخضر والفاكهة والقطن والكتان والسمسم والقصب والبنجر وغيرها، أيضاً توافر الخامات الحيوانية مثل الألبان والجلود التى

تستخدم فى المصنوعات الجلدية .. بالإضافة إلـــى تـــوافر المعـــادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص والكروم والحديد والنيكـــل والتنجستين والفوسفات والبازلت والألمونيوم والفحـــم والكبريـــت وملح الطعام والمنجنيز والكاولين والقصدير والجرافيت والكوارتز والتتاليم والليسيوم والبوتاس . وجميعها تستخدم فـــى الـــصناعات المختلفة.